الدرس التاسع: اقتراب الطبقة الاجتماعية

- **أهداف الدرس:**

- التعرف على المقصود بالطبقة وتحديد خصائصها، وأهم افتراضات ومقومات التحليل الطبقي، مع بيان استخدامات اقتراب الطبقة، وإبراز أهم اتجاهاته، وأخيرا تقييمه.

- **أسئلة الدرس:**

- ما المقصود بالطبقة وما هي خصائصها؟
- ما هي افتراضات اقتراب الطبقة الاجتماعية ؟
- ما هي مقومات التحليل الطبقي؟
- أين يستخدم اقتراب الطبقة؟
- ما هي أهم اتجاهات اقتراب الطبقة الاجتماعية ؟
- ما تقييم اقتراب الطبقة الاجتماعية ؟
- عناصر الدرس:

1- تعريف الطبقة
2- خصائص الطبقات الاجتماعية
3- افتراضات اقتراب الطبقة الاجتماعية
4- مقومات التحليل الطبقي
5- استخدامات اقتراب الطبقة الاجتماعية
6- أهم اتجاهات اقتراب الطبقة الاجتماعية
7- تقييم اقتراب الطبقة الاجتماعية

تمهيد:

ينطلق الاقتراب الطبقي من مفهوم الطبقة باعتبارها وحدة تحليل، والذي يرتبط بالفكر الماركسي الذي حمل تصورا خاصا بالمجتمع والكون بشكل عام، حيث يحدد الطبقة انطلاقا من تحديد موقعها من وسائل الإنتاج، ويستند في تحديدها هذا لوجود طبقتين متصارعتين، على أن يفسر هذا الصراع الطبقي حركية التغيير في التاريخ، ويقوم هذا الطرح على تكريس مفهوم الثورة. وقد ساهم هذا الاقتراب في فهم الظواهر والمشكلات السياسية، وهو يركز على تفاعل التكوينات الاجتماعية، رغم اختلاف الاتجاهات الفكرية حول مفهوم الطبقة، والتي كانت محل صراع بين تيارين كبيرين هما التيار الماركسي، والتيار الليبرالي.

1- تعريف الطبقة: عرف" لينين" الطبقة بأنها عبارة عن جماعات من الناس، كبيرة العدد، تتميز عن بعضها تبعا لموقعها في أحد نظم الإنتاج الاجتماعي التاريخية، وتبعا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج، وهي علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها في قوانين محددة واضحة، وتبعا لدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي تبعا لنوع وحجم حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع، فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الأخرى، تبعا لتباين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في العالم.

ويعرف "لينسكي" الطبقة بأنها حشد من الأشخاص الذين يشغلون موقعا واحدا بالنظر إلى شكل معين للقوة والامتيازات والهيبة"، وهناك من يعتبر الطبقات مجموعة مواقع بنائية، وتحدد هذه المواقع، وتعرف من خلال العلاقات الاجتماعية داخل أسواق العمل، وخصوصا داخل الشركات.

وهناك من يرى أن قرار انتماء فرد معني إلى طبقة اجتماعية تحكمه عوامل عدة تتضمن، الدخل، الوظيفة، اللهجة، عادات الإنفاق، الإقامة الثقافة، قضاء أوقات الفراغ، والملبس، التعليم، المواقف الخلفية، والصلات بالآخرين.

2- **خصائص الطبقات الاجتماعية:** يرى الباحث" فرانسوا دوبي François Dubet" أن الطبقات الاجتماعية تتميز بالخصائص التالية:

- أن الطبقة الاجتماعية عبارة عن مجموعة أفراد لديهم نفس المكانة في تقسيم العمل وفي النظام الاجتماعي، أي أنهم يتقاسمون الظروف الاجتماعية نفسها.

- يتقاسم الأفراد نفس الثقافة المشتركة مثل طرق العيش والتفكير ونمط الحياة والقيم المشتركة.

- يشكل هذا التجمع فاعلا جماعيا بإمكانه التنظيم للدفاع عن مصالحه المشتركة للأعضاء، وكذا التأثير على التوجهات العامة للمجتمع.

3- افتراضات اقتراب الطبقة الاجتماعية: يقوم اقتراب الطبقة على مجموعة من الافتراضات أهمها:

-الطبقة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وتمثل عنصرا مفسرا وشارحا للظواهر السياسية، كالسلوك الانتخابي، والاحتجاجات السياسية، والثورات السياسية والتحولات الاجتماعية والسياسية المختلفة، فالطبقة الاجتماعية أو الوضع الطبقي السائد في المجتمع يمثل المتغير المستقل، في حين يمثل النظام السياسي المتغير التابع.

– النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي.

– ينقسم المجتمع إلى تكوينات ترابية أو نوعية، والعلاقة بينها تقوم على وجود نمط ما، أو درجة ما من الصراع بين الحاكم والمحكومين.

– التفاعل الاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، يعود إلى قوى اجتماعية فردية أو جماعية، ومن ثم تفسير الظواهر السياسية ينبغي أن ينظر إلى تلك القوى(القوة) كعنصر مهم في التفسير.

– فهم العملية السياسية ونتائجها يستلزم بداية فهم التكوينات أو الجماعات الاجتماعية التي تسير النظام ،سواء كانت طبقة أو جماعة، أو نخبة.

– الوضع الاقتصادي لأي طبقة من الطبقات، يرجع إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة في المجتمع، وهذا الوضع الاقتصادي هو الذي يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية.

ووفقا لهذه الافتراضات يعتبر اقتراب الطبقة النظام السياسي أنه بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويكون النظام السياسي ناميا حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العمالية التي تعد وحدها الجديرة بعمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الاشتراكي، ثم المجتمع الشيوعي وذلك اتساقا مع ما يقتضي به التحليل المادي للتاريخ.

4– مقومات التحليل الطبقي: يقوم التحليل الطبقي على جملة من الأسئلة البحثية، والتي تتمحور حول: تحديد الطبقات الموجودة في المجتمع محل الدراسة، خصائصها، أسس تحديد انتماء الفرد للطبقة، أنماط العلاقات فيما بين الطبقات وأثرها على البناء الاجتماعي، وحول العلاقة بين البناء الطبقي والبناء السياسي، أنماط الصراع وأنماط التفاعل، ثم التساؤل أخيرا حول كيف ومتى يؤدي الصراع الطبقي إلى الثورة؟

ويرى الماركسيون أن الطبقات الاجتماعية هي ظاهرة عرضية في المجتمعات، بحيث أنها تقترن بالاستغلال والتمايز الطبقي القائم على وجود طبقتين أحدهما تمتلك وسائل الإنتاج في حين تفتقر الطبقة الثانية لها، وهذا ما سيتسبب حتما في قيام صراع طبقي سينتهي بزوال الملكية الخاصة لتحل الشيوعية.

ويفترض التحليل الماركسي أن أفراد الطبقة الواحدة تجمعهم مصلحة اقتصادية مشتركة ترتبط بتماثل ظروف الحياة وكذا تماثل القيم وتجانس السلوك الاجتماعي لكل طبقة، وهذا ما

يجعل من التحليل الطبقي الأداة لتفسير مختلف الظواهر بما فيها الظاهرة السياسية، على غرار السلوك الانتخابي، الاحتجاجات السياسية، الثورات السياسية والتحولات الاجتماعية والسياسية المختلفة. وعليه فإن الطبقة الاجتماعية أو الوضع الطبقي السائد يمثل المتغير المستقل، في حين يمثل النظام السياسي المتغير التابع.

ويرى رواد الاقتراب الطبقي أن دراسة العلمية السياسية تستدعي ضرورة البحث عن طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة والتي كان لها تأثير في تلك العلمية، وعليه يصلح الاقتراب الطبقي لدراسة تفسير السلوك السياسي، ودراسة الرأي العام والعلاقات الدولية، وكذا دراسة ارتباط أيديولوجية معينة بطبقة أو طبقات محددة.

كما يصلح الاقتراب الطبقي على المستوى الدولي، من خلال دراسة العلاقات الدولية بتصنيف دول المجتمع الدولي إلى طبقات عليا، وسطى ودنيا –التصنيف الهرمي–، إلى جانب دراسة النظم السياسية المقارنة وهذا عبر التركيز على معيار أهم طبقات كل نظام سياسي.

وعليه يقوم الاقتراب الطبقي على:

– النظام السياسي هو متغير تابع للنظام الاجتماعي كمتغير مستقل.

– يتشكل النظام الاجتماعي من طبقات متباينة على أساس الملكية لوسائل الإنتاج.

– العلاقة بين الطبقات في المجتمع تقوم على أساس الصراع بين طبقة تملك وأخرى لا تملك.

– ملكية وسائل الإنتاج هو الذي يحدد مكانة الطبقة السياسية من حيث امتلاكها للسلطة السياسية.

– يقوم الاقتراب الطبقي على اكتشاف الطبقة وهو في حد ذاته يعتبر مفتاحا للحل بامتلاكه القدرة التفسيرية، وهذا على خلاف الاقترابات الأخرى

5– استخدامات اقتراب الطبقة الاجتماعية: يرى أنصار التحليل الطبقي أن دراسة العملية السياسي تقتضي البحث عن طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة، والتي كان لها أثر في تلك العملية، وقد استخدموا هذا الاقتراب في تفسير السلوك السياسي، ودراسة الرأي العام والعلاقات الدولية، وكذلك في دراسة الأيديولوجية التي تتبناها طبقة معينة، كما استخدم الاقتراب الطبقي في دراسة العلاقات الدولية، وذلك بتصنيفهم دول المجتمع الدولي إلى

طبقات عليا ووسطى دنيا(تصنيف هرمي)، وكذلك استخدم في دراسة النظم السياسة المقارنة من خلال التحليل الطبقي، ذلك بمقارنة النظم عبر مقارنة أهم طبقاتها.

6- اتجاهات اقتراب الطبقة: اختلفت وجهات النظر بشأن دراسة الطبقات الاجتماعية، والنظر إليها كذلك بين اتجاهين كبيرين، يحملان تصورين مختلفين وأدوات تحليل متباينة هما:

أ- الاتجاه المادي التاريخي: ينظر إلى الطبقات باعتبارها ظاهرة غير أصيلة في تكوين المجتمع البشري، وهي سمة ملازمة لأنظمة الاستغلال والتمايز الطبقي، وبرزت مع امتلاك بعض الناس لوسائل الإنتاج وحرمان غيرهم من ذلك ،فالطبقات تجد سندها في نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويختفي النظام الطبقي باختفاء عناصر وجوده (زوال الملكية الخاصة، وإحلال شيوع وسائل الإنتاج محله)، ويعتبر كارل ماركس رائد هذا التيار.

ينطلق هذا الاتجاه من افتراض أن مجال الإنتاج الاقتصاد يعد محورا أساسيا لفهم الطريقة التي توزع بها المصادر المالية، وأن هناك ارتباط بين الطبقية ونوع النتائج المتوصل إليها، فكل موقع طبقي يقابله نوع معين من المكافآت. وأن تحليل أي بناء اجتماعي يتوقف على فهم العلاقات الإنتاجية السائدة في ذلك البناء، كما يتوقف على الأسلوب الإنتاجي السائد فيه.

ويفترض المنظور الماركسي أن الأفراد الذين يحوزون موقعا طبقيا واحدا في المجتمع، تجمعهم مصلحة اقتصادية مشتركة، بالإضافة إلى مجموعة من القيم المتجانسة، وأنماط متقاربة من السلوك الجماعي في ميادين عديدة، فالموقع الطبقي هو المحدد للسلوك، وأداة تفسير لمختلف الظواهر، والتي منها السياسية، كما يفترض أنصار هذا الاتجاه أن الانقسام الطبقي سمة ملازمة أو موجودة في أغلب المجتمعات، لذلك يمكن اعتبار مفهوم الطبقة كوحدة للتحليل، وكمفهوم أساسي للمقارنة.

ب- الاتجاه البنائي الوظيفي: ينطلق أنصار هذا الاتجاه من افتراض أساسي هو أن عدم المساواة بين الناس أمر طبيعي، وضرورة وظيفية مصاحبة لحياة البشرية في مختلف المجتمعات، ذلك أنه يوجد في كل مجتمع نظام للت ارتب الاجتماعي منشؤه التنوع الموجود في الكائنات البشرية، والتي يمكن توارثها من مثل العوامل العرقية، والقيم الثقافية، أو بسبب العوامل الاقتصادية والمهنية ونظام التراتبية، أو عوامل السن أو الجنس، أو اللون، أو اللغة ومن ثم فإن عدم المساواة بين الناس هي نتاج ذلك التنوع، والحديث عن مجتمع غير طبقي

يعتبر ضربا من الخيال، فعدم المساواة بين الناس حالة طبيعية واقعية عندهم، ومن أبرز مفكري هذا الاتجاه "كنجي دافيز"، و"لبرت مور" واللذان أكدا على الضرورة الوظيفية والوجود الشائع للتدرج الطبقي في المجتمعات البشرية كافة، وأن عدم المساواة الاجتماعية ليس إلا انعكاسا اجتماعيا للتفاوت القائم بين الأفراد في القدرات الفطرية، لذلك يوصيان بضرورة تقنين عدم المساواة تقنيا واجتماعيا.

7- تقييم اقتراب الطبقة الاجتماعية: بالرغم من إسهامات الاقتراب الطبقي في تفسير الظواهر السياسية إلا أنه يشوبه العديد من النقائص من قبيل:

- عدم ضرورة الارتباط الحتمي بين امتلاك السلطة وامتلاك وسائل الإنتاج.
- إهمال العديد من العناصر الفاعلة من قبيل: التنظيمات السياسية كالأحزاب والنقابات وجماعات المصالح...
- عدم فهم حقيقة صنع القرار السياسي ونسبها للطبقة، في حين تم إهمال الفاعلين الحقيقيين في صنع القرار من قبيل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والرأي العام...
- إهمال العوامل غير الاقتصادية في تكوين الطبقات، حيث أن التحليل الماركسي يقوم على تشكل الطبقة استنادا للمحددات الاقتصادية والمتمثلة في ملكية وسائل الإنتاج من عدمها، وهو ما يهمل المحددات الأخرى من قبيل الولاءات الأسرية والقبلية والدينية...
- إهمال الحركية والانتقال بين طبقات المجتمع، والتي اعتبرت سببا رئيسيا في ضمان حيوية واستمرارية بعض النظم الاجتماعية والسياسية.
- عدم التحديد الدقيق لمفهوم الطبقة، وهو ما تسبب في الخلط بينها وبين مفاهيم مثل النخبة، الطائفة...

- المراجع:

- بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية، ط1، الجزائر، دار الأمة، 2013.
- عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، ط1، كتاب جماعي، برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.
- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، جامعة القاهرة، 2006.

– محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دون طبعة، الجزائر، دار هومة، 2002.

– دالع وهيبة، مطبوعة في منهجية البحث في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية، 2021/2020.